نظرة المرأة العاملة لذاتها : النموذج القطري

جهينة سلطان العيسى*

* دكتوراه في علم الاجتماع من جامعة القاهرة، ١٩٧٨.
أستاذ علم الاجتماع المساعد بقسم الاجتماع، جامعة قطر، ومستشارة الشئون الأكاديمية لجامعة قطر بواشنطن منذ عام ١٩٨٦.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظرة المرأة العاملة لذاتها من خلال العمل والدور الذي تلعبه هذه النظرة في تحديد طبيعة ومدى مساهمتها في سوق العمل.

وقد طبق الاستبيان على عينتين من العاملات وربات البيوت القطريات، حجم العينة الأولى ١٤٤ موظفة متوسط أعمارهن ٢٤ر١ سنة، والعينة الثانية مكونة من ٧٦ ربة بيت متوسط أعمارهن ٣١ر٧٦ سنة. وكانت نسبة الحاصلات على تعليم جامعي في العينة الأولى ٣٥ر١٥٪ مقابل ٥ر٦٢٪ فقط في الثانية. ودلت النتائج على أن نظرة المرأة العاملة لذاتها نظرة إيجابية، وفي الوقت ذاته قضية لا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عن السياق العام للمجتمع ونظمه وأنساقه المختلفة، وإلى تنميته الاجتماعية والاقتصادية.

فعملها خارج المنزل لا يؤدي إلى إضعاف بعض الدوافع لديها وتحقيق ذاتها. إذ أن العمل يجعلها أكثر تقديرا لذاتها ويمنحها راحة نفسية ويزيد من تقدير زوجها لها.

مقدمة

أصبح خروج المرأة إلى ميدان العمل ظاهرة اجتماعية، على الباحثين أن يقوموا بدراستها وتحليل أبعادها وآثارها على المجتمع، وما يحتويه هذا المجتمع من نظم اجتماعية مختلفة مع التركيز على النظام الأسري. فظاهرة خروج المرأة العربية إلى ميدان العمل ظاهرة حديثة في المجتمعات العربية، ابتدأت منذ ثلاثينيات هذا القرن بانتشار تعليم الفتيات. فالمرأة التي تمثل نصف المجتمع ظلت إلى عهد قريب بعيدة عن ميدان العمل والإنتاج. وحينما نزلت إلى العمل كان واضحا أن الدافع الاقتصادي لم يكن الدافع الأول للعمل حيث أن المجتمعات العربية كانت ومازالت تقصر أمر توفير سبل الحياة والرزق على عاتق الرجل. فإذن لابد أن تكون هناك دوافع أخرى غير اقتصادية تدفعها للعمل الخارجي. و يؤكد ذلك أن انطلاقها للعمل لم يبدأ إلا بعد تأهيلها علميا وحصولها على مؤهل علمي، إلا أنه أدى إلى حصر عملها في مجالات غير إنتاجية في معظم المجتمعات.

إن خروج المرأة للعمل ليس قضية شخصية تعنيها بمفردها دائما، ولكنها قضية لها انعكاسات مباشرة على المجتمع بصفة عامة، وعلى أسرتها بصفة خاصة، وأيضا على جماعة العمل التي تعمل منها ومن خلالها. وفي هذا تشير الإحصاءات العالمية إلى أن عمالة المرأة تتزايد يوما بعد يوم، فعلى المستوى العالمي تعمل ٢٧ امرأة من كل مائة امرأة (Chafe, 1976 : 25). وبناء على تقديرات منظمة العمل الدولية ــ ILO ــ بالنسبة للعالم ككل فهناك ٦٧٥ مليون امرأة عاملة أو تبحث عن عمل. وهي تشكل أكثر من ثلث قوة العمل. وقد تضاعف عدد النساء العاملات منذ عام ١٩٥٠ (Sivard, 1985 : 11). وترتفع نسبة العاملات في البلاد المتقدمة عنها في البلاد النامية، فهي تبلغ ٤١٪ في البلاد المتقدمة مقابل ٣٢٪ في البلاد النامية (ILO,1985, Geneva). في حين أنها كانت ٣٨٪ و ٢٨٪ على التوالي في عام ١٩٥٠. ومع أن القوة العاملة النسائية مازالت تشكل الأقلية في قوة العمل. فإنها نمت بمعدل ضعف قوة العمل للذكور وذلك ابتداء من عام ١٩٥٠م. أما مساهمة المرأة في القوة العاملة في أقطار الخليج فقد بدأت تتحسن بصورة بطيئة، و يظهر هذا من النسب العامة في قوة العمل. فقد ارتفعت نسبة الإناث العاملات إلى مجموعة قوة العمل المحلية في عام ١٩٨٠م عنها في عام ١٩٧٥م، حيث ارتفعت من (٤ر١٠٪) إلى (٤ر١٤٪) و بلغت أعلى نسبة في العراق عام ١٩٨٤م (٢٥٪) (عقيل، ١٩٨٧م: ٥٩).

إن نزول المرأة الخليجية عامة والقطرية خاصة إلى ميدان العمل جاء بصورة مختلفة عما حدث في مجتمعات نامية أخرى، إذ أن المرأة الخليجية كانت تسهم في عملية الإنتاج في

المجتمعات الرعوية والقائمة على التجارة وصيد اللؤلؤ والأسماك. فغياب رب الأسرة في رحلة الغوص لفترة تمتد إلى أربعة أشهر في بعض المواسم يعني بالضرورة أن تلك الأم كانت تقوم بدور الأب في حالة غيابه، وتقوم ببعض الأعمال الإنتاجية كرعي الماشية وبيعها أو بيع منتجاتها، أو العمل في أحد المنازل بأجر. وأحيانا أخرى تقوم بالوفاء بديون زوجها بعد وفاته من خلال بيع قوة عملها إلى صاحب الدين. كما كانت بعض نساء فئة الغواصين تقوم بمهمة الغوص ذاتها ــ كما حدث في أبو ظبي ــ (الرميحي، ١٩٧٥). أما المرأة الريفية فقد أخذت على عاتقها المساهمة في العملية الإنتاجية الزراعية، التي كان يقوم بها الزوج، فقد كانت تقوم بري الأراضي الزراعية وجمع الثمار وغيرها، بالإضافة إلى تربية الدواجن والماشية والاتجار بها لزيادة دخل الأسرة. وبالطبع لم يكن إنتاجها في تلك الفترة الزمنية كبيرا وإنما يعني أنه كان دورا إنتاجيا محددا في مجتمع محدود الإنتاج ترتبت عليه علاقات إنتاجية ذات طبيعة خاصة.

وينطبق الوضع نفسه على المرأة في الريف العُماني، إذ نتيجة لتغيب ٧٠٪ من الرجال البالغين عن بعض القرى، بدأت المرأة العُمانية تلعب دورا أكثر فاعلية في الحياة المنزلية والقروية. فهناك حاجة ماسة لمساهمة المرأة في العمل، وسهل ذلك وجود مقدار أكبر من السيولة النقدية في المجتمع، في الوقت الذي يزداد ضغط التضخم المالي على النسوة ذوات الدخل المحدود الأمر الذي أثر كثيرا على حياة النساء غير المتزوجات (حوالي ٥ر١٠٪ من مجموع السكان) نتيجة لغياب النسبة الكبيرة من الرجال عن المجتمع (ليتس، ١٩٧٧م).

والحقيقة أن ارتفاع معدل النساء العاملات في المجتمع يرجع إلى اتجاهات المرأة، ونظرتها إلى العمل، الذي أثر على اتخاذها قرار المساهمة في القوة العاملة. وهذا القرار قد تأثر بعدد من المؤثرات الديمغرافية والاجتماعية، التي يدخل في نطاقها خصائص التعليم والأجور (Waite, 1976). وأيضا بناء الأسرة (Cain, 1966). والعنصر وسوق العمل (Bowen, 1960) بالنسبة للتركيب العمري لعدد النساء القادرات على الإسهام في النشاط التنموي على مستوى الوطن العربي ككل أي للفئة العمرية (١٥ ــ ٦٤ سنة)، فهو يقدر بأكثر من ٤٢ مليون نسمة في عام ١٩٨٠ (زكي، ١٩٨٥: ٢٧٩). إلا أن حجم القوة العاملة النسوية الفعلي أقل بكثير. ويوضح ذلك جدول رقم (١).

جدول رقم (١)
توزيع القوى العاملة المحلية حسب الأقطار والنوع
لعامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠
(الأرقام بالآلاف وهي لمنتصف العام)

الدولة	١٩٧٥			١٩٨٠		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
الامارات	٤٣٫٦	١٫١	٤٤٫٦	٥١٫٦	١٫٥	٥٣٫١
البحرين	٤٢٫٣	٤٫١	٤٦٫٤	٥١٫٠	١٠٫٦	٦١٫٦
السعودية	١٣٥٦٫٧	٨٣٫٠	١٤٣٩٫٧	١٦٠٠٫٤	٩٨٫٥	١٦٩٨٫٩
العراق	٢٢٨٠٫٣	٣٥٢٫٨	٢٦٣٣٫١	٢٦٠٦٫٤	٦٣٢٫٥	٣٢٣٨٫٩
عُمان	١٤٦٫٠	٩٫٢	١٥٥٫٢	١٧٦٫٤	١١٫٢	١٨٧٫٦
قطر	١٠٫١	٠٫٧	١٠٫٨	١٢٫٨	١٫٨	١٤٫٦
الكويت	٨٤٫٧	٧٫٧	٩٢٫٤	٩٤٫٠	١٤٫٥	١٠٨٫٥
جملة أقطارالخليج	٣٩٦٣٫٧	٤٥٨٫٦	٤٤٢٢٫٣	٤٥٩٢٫٦	٧١٠٫٦	٥٣٦٣٫٢

المصدر: المرأة العربية، العدد الرابع، ٢٨، ١٩٨٦
الاتحاد النسائي العربي العام، بغداد.

إن الحاجة إلى العمل تمثل حقيقة حيوية لمعظم الناس، والمرأة لا تخرج عن هذه القاعدة. فكلما زادت مساهمة المرأة في قطاع العمل، كلما تغيرت طبيعة العمل الذي تساهم فيه. ولكن مازالت المرأة في بعض المجتمعات فريسة للتخلف الاجتماعي الثقافي. فنحن نعترف بأن المرأة يجب أن تعمل، ولكن قيم المجتمع ومعتقداته وتقاليده لا تسمح للمرأة بالحصول على مركزها كعاملة لها نفس الحقوق والمميزات والالتزامات المناسبة لعملها. كما أن البناء التاريخي لمجتمعات أخرى يحول دون الاستفادة من المرأة في الإنتاج.

فنجد أن معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء تميز في أعمال النساء و بالتالي نجد أن معظمهن يعملن في الأعمال ذات الأجور المنخفضة والمكانة المتدنية وساعات العمل الطويلة (Sivard, 1985 : 16). فإذا فحصنا المهن الكبرى التي تمارسها النساء على أعلى مستوى نجد أنها تنحصر في مهن التمريض والتدريس أو أمانة المكتبات، وهي من المهن التي لا تحتاج إلى مهارات مميزة. كما أن هذه المهن يمكن أن تستمر من جيل إلى جيل آخر حينما تكون هناك قوة عاملة نسائية. إلا أن الموقف اليوم يبدو قد تغير إذ حدث تغير ملحوظ

في مركز النساء الاقتصادي واستجابتهن للأعمال التي تتيح لهن الحصول على دخل أكبر، و يظهر ذلك في ارتفاع معدل النساء العاملات في المصانع في بعض الدول النامية (Moore and Feldman, 1960 : 150). كما ارتفع معدل النساء العاملات في المجتمعات الصناعية بصفة عامة.

ولكن ما هو الموقف بالنسبة للمرأة المتعلمة؟ نجد أنها ليست تلك التي تفضل العمل في أي وقت أو في أي مكان. فقد بينت إحدى الدراسات أن هناك علاقة بين مستوى التعليم ومعدل احتمال عمل المرأة (Astin, 1969 :87)، وفي الوقت نفسه يفترض أن أمامها فرص الاختيار بين مجموعة من المهن ذات الدخول المرتفعة.

إلا أن قياس ميول المرأة نحو تفضيل عمل ما ما زالت غير مباشرة وفي بعضها كانت مقاييس سلوكية أكثر منها اتجاهية. مما جعل علماء الاجتماع يفضلون استخدام «Career Commitment» أي «الالتزام في العمل» و «دوافع العمل» أكثر من استخدام الميول نحو العمل، مع أن المفاهيم الثلاثة متشابهة إلى حد ما. فمقاييس تفضيل العمل أو اتجاهات العمل كما يستخدمها علماء النفس والاجتماع تعتمد على السلوك الذي تسببه أو تثيره. فمثلا قام كوبنسكي Kupinsky بقياس معدل سنوات العمل منذ الزواج، ووجد علاقة بين دوافع المرأة نحو العمل والعوامل التي تمنعها عن العمل (Kupinsky, 1971)، ولكن النساء اللاتي كن في العمل أثناء الزواج قد يستمررن في العمل لأنهن يشعرن بالالتزام القوي تجاه المهنة، أو أن معوقات العمل لم تظهر أمامهن بعد.

والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها أن المرأة اليوم أخذت على عاتقها وضع خطة وأساس تسير عليه في تحديد أهمية العمل بالنسبة لها، وأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به في المساهمة الإنتاجية في المجتمع، الذي قد يعتبر ثانويا بالنسبة للدور الذي يقوم به الرجل بالنسبة للبعض، ومع ذلك فإن نمو معدل طموح المرأة ومستوى التعليم الذي تحصل عليه لا يجعلها تحصل على نفس الحقوق التي يحصل عليها الرجل. وهذا يعود بدوره إلى قيود ومعوقات اجتماعية وثقافية.

تؤثر تقاليد وثقافة المجتمع والقوانين المرتبطة بالممارسات المختلفة في مجالات العمل والتعليم والخلفية الأسرية في اتجاهات ونظرة المرأة نحو العمل. كما يتأثر عمل المرأة بمكان إقامتها، ومدى توفر سبل المواصلات لها، و يضاف إلى ذلك خصائص شخصيتها، ودرجة تعليمها، ومهاراتها، وحتى مظهرها الخارجي، وصحتها، وخبرتها في قدرتها على الحصول على عمل. كما أن لظروفها الاقتصادية دوراً لا يمكن تجاهله في هذا الصدد (Parnes, et. als. 1970).

وعلى ذلك فإن هدف هذه الدراسة الاستطلاعية هو التعرف على نظرة المرأة لذاتها من خلال بُعد العمل، والدور الذي تلعبه هذه النظرة في تحديد طبيعة ومدى مساهمتها في سوق العمل.

حجم القوة العاملة النسائية في قطر

قبل أن نتعرض إلى القوة العاملة النسائية في قطر، تجدر الإشارة إلى أن سكان قطر يقدرون حسب تقديرات رسمية غير منشورة في عام ١٩٧٥ بحوالي ١٨٠٫٠٠٠ نسمة (تقرير منظمة العمل الدولية، ١٩٧٥)، في حين أن تقدير السكان عام ١٩٦٥ قد بلغ ٨٠٫٠٠٠ نسمة فقط مما يعني أن معدل الزيادة السنوية يساوي حوالي ٨٫٥٪ خلال عشر سنوات. و يدخل ضمن ذلك القطريون وغير القطريين. ولا توجد بيانات دقيقة عن توزيع السكان حسب النوع والسن ومكان الإقامة. وقد قدر حجم السكان المحليين بحوالي ٤٨٪. ومما يعكس أن المجتمع القطري مجتمع فتي أن نسبة السكان دون الخامسة عشرة بلغت حوالي ٥٢٪، في الوقت الذي يقدر فيه عدد السكان النشطين اقتصاديا بحوالي ٨٢٠٠ فرد من بينهم ٢٨٤ امرأة فقط في عام ١٩٧٠ (Briks and Sinclair, 1980 :57).

أما في عام ١٩٨٦ فقد بلغ عدد العاملين القطريين ١٢٩٧٤ عاملا مقابل ٣٥٣٣ عاملة (المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٨٧) من مجموع قوة العمل البالغة ١٠٤٠٦٣ عاملا (أنظر جدول رقم ٢).

جدول رقم (٢)
حجم قوة العمل في قطر لمنتصف عام ١٩٨٦م

جهة العمل	قطري		غير قطري	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
القطاع الحكومي	١٠٧٥٠	٣٥٣١	١٤٩١٤	٣٤٥٤
القطاع المختلط	٤١٣	١	٣١٧٠	٧٦
القطاع الخاص	١٨١١	١	٦٥٠٥٥	٨٨٧
المجموع	١٢٩٧٤	٣٥٣٣	٨٣١٣٩	٤٤١٧
المجموع العام				١٠٤٠٦٣

مستخرج من المجموعة الإحصائية السنوية، العدد السابع، يوليو ١٩٨٧.
الجهاز المركزي للإحصاء، دولة قطر.

في حين أن عدد الموظفين في القطاع الحكومي قد بلغ ٢٩٢٣٥ موظفا وموظفة حتى منتصف عام ١٩٨٧م. وبلغ عدد الذكور حوالي ٢٣٨٨١ موظفا يمثلون ٨١٫٦٩٪ من الاجمالي العام، بينما بلغ عدد الإناث منهم ٥٣٥٤ موظفة يمثلن ١٨٫٣١٪ من الاجمالي. (التقرير السنوي، ١٩٨٧م).

ويبدو تأثير قلة عدد المواطنات في سوق العمل في تدني نسبة مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، فتصل معدل مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي إلى ٤٫٢٪ من معدل النشاط للمواطنين ككل الذي يبلغ ٣٦٪ (الكواري، ١٩٨٢م). والملاحظ أن معظم العاملات القطريات يعملن في وزارة التربية والتعليم، تليها وزارة الصحة العامة، ثم جامعة قطر، ووزارة الشئون البلدية، ووزارة الإعلام، ثم وزارة العمل والشئون الاجتماعية، وأخيرا وزارتي المالية والبترول والمواصلات والنقل (التقرير السنوي، إدارة شئون الموظفين، ١٩٨٧). أنظر جدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)
جدول يبين توزيع الموظفات القطريات وغير القطريات في القطاع الحكومي للعام ١٤٠٦هـ

التسلسل	إدارات القطاع الحكومي	قطرية	غير قطرية
		العدد	
١	المركز الفني للتنمية الصناعية	١	—
٢	إدارة الجمارك	٣	—
٣	إدارة الشئون القانونية	٢	—
٤	ديوان وزارة الشئون البلدية	١	—
٥	بلدية الدوحة	١٦	١
٦	البلديات الأخرى	٢٠	—
٧	وزارة التربية والتعليم	٢٨٩٦	١٢٢٧
٨	جامعة قطر	٢٧٨	١٥٧
٩	دار الكتب	١٠	—
١٠	إدارة البريد	١٠	١٤
١١	وزارة الاعلام	٥٨	٨٥
١٢	وكالة الانباء القطرية	١	١
١٣	وزارة العمل والشئون الاجتماعية	٤٩	٤
١٤	وزارة الصحة	١٠١	٤٥٠
	الاجمالي	٣٤٤٦	١٩٠٨=٥٣٥٤

مستخرج من إحصائية توزيع موظفي قطر حسب الجنسية النوع الجهات الحكومية وزارة المالية والبترول، إدارة شئون الموظفين ــ التقرير السنوي ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م من ص ٥٤ ــ ٥٧.

كما كان عدد المدرسات عام ٨٤/٨٣ حوالي ١٠٤٦ مدرسة قطرية من مجموع ١٩٠٦ مدرسات (وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٤: ٥٤). ومن جانب آخر بلغ معدل النساء في قطر حوالي ٥٠٪ من تعداد السكان، وحوالي ٤٧٪ من طلاب المدارس (منظمة العمل الدولية، ١٩٧٥). وهناك حوالي ٢٫٨٨٠ فتاة قطرية قد أتمت التعليم الابتدائي على الأقل، و يتوقع أن ترتفع نسبة الطالبات القطريات في المدارس خلال السنوات الخمس القادمة. و يبين جدول رقم (٤) تطور أعداد الطالبات القطريات في المراحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية في العامين الدراسيين ٨٣/٨٢ و ٨٤/٨٣.

جدول رقم (٤)
يبين تطور أعداد الطالبات القطريات في المراحل الدراسية المختلفة للعامين الدراسيين ٨٢/ ٨٣ ــ ١٩٨٤/٨٣م

المرحلة الدراسية	العام الدراسي ٨٣/٨٢	العام الدراسي ٨٤/٨٣	الزيادة
المرحلة الابتدائية	١٣٥٠٧	١٣٩٤١	٤٣٤
المرحلة الإعدادية	٥٢١٧	٥٣٦٩	١٥٢
المرحلة الثانوية	٣٢٢٦	٣٥٨٨	٣٦٢
المجموع الكلي	٢٢٠٥٠	٢٢٨٩٨	٩٨٤

والملاحظ من الجدول رقم (٤) أن الزيادة السنوية ليست مرتفعة في قطاع الطالبات، مما يؤكد بطبيعة الحال طبيعة البناء السكاني في المجتمع القطري الذي يمتاز بضعف الكثافة السكانية.

و يلاحظ أيضا أن عدد العاملات القطريات المتعلمات محدود بالنسبة لمجموع النساء المتعلمات، مما يعني أنه من المهم بمكان دراسة الإطار الثقافي الاجتماعي عند التخطيط لعمل المرأة، للاستفادة من مساهمتها في الإنتاج القومي.

ومع ذلك كله فقد احتل العمل مكانة خاصة بالنسبة للمرأة، ظهرت فيه أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به في الإنتاج في المجتمع مع الوعي بالقيود الاجتماعية والثقافية، والقوانين والأنظمة المرتبطة بالممارسات المختلفة في العمل، ونظام التعليم، والخلفية الأسرية

التي تؤثر في توجيه اتجاهات المرأة نحو العمل، واختيار المهنة الملائمة، وإلى اتخاذ قرار النزول إلى ميدان العمل، ودرجة التزامها بالعمل ومتطلباته، (العيسى وميلكيان، ١٩٨٢ ــ ١٩٨٧).

وعلى ذلك فستحاول هذه الدراسة الاستطلاعية أن تبحث في اتجاهات المرأة نحو العمل بالنسبة للمرأة العاملة وربة البيت غير العاملة من خلال قياس مواقف معينة ترتبط بهذا المجال حتى تتمكن من التعرف على نظرة المرأة لذاتها من خلال مساهمتها في مجال العمل.

المنهج والأدوات

استخدمت هذه الدراسة استمارة استبيان صممت خصيصا لقياس اتجاهات أو نظرة المرأة إلى العمل. فقد تم تصميمها أثناء تدريس مقرر «قاعة بحث» في العام الدراسي ١٩٨٠/٧٩م كانت لطالبات قسم علم الاجتماع للفصلين الخامس والسابع في خريف نفس العام. وقد جربت الأداة عدة مرات وعرضت على مجموعة من الزملاء بالجامعة لتقويمها(١). ومن ثم فقد كانت الأداة تقيس نظرة المرأة إلى العمل وتأثير العمل على المرأة، والاختلاف بين المرأة العاملة وغير العاملة في مواقف مختلفة تتعلق بالأسرة بصفة عامة، و بالعمل بصفة خاصة، من خلال ٣٧ موقفا مختلفا تقاس على مقياس ذي طرفين سلبي وإيجابي.

مع وجود موقف متوسط، على غرار مقياس ليكرت. وتدور هذه المواقف حول خمسة جوانب: أسرية واقتصادية واجتماعية ونفسية وتربوية.

لقد تم اختيار بنود الاستبيان بناء على تحديد الجوانب الخمسة السالفة الذكر التي تؤثر على الفرد، وهذه الجوانب تناولتها معظم الدراسات التي تبحث في الشخصية بصفة عامة (الأعسر، ١٩٧٨)، (جابر، ١٩٧٩). ومن ثم فإن بنود الاستبيان هي بنود تم اختيارها من مقاييس اجتماعية نفسية مختلفة طبق معظمها في قطر (الأعسر، ١٩٧٨)، (جابر، ١٩٧٩). وقد احتوى الجانب الأسري على ثلاثة عشر بندا، والجانب التربوي على أربعة بنود، والجانب الاقتصادي على ثمانية بنود، والجانب الاجتماعي على بندين فقط، أما الجانب النفسي فقد تكون من أربعة بنود. وقد اعطيت التعليمات الآتية:

«تحتوي هذه الاستمارة على مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى معرفة تأثير العمل على المرأة العاملة. تجدين أمامك مجموعة من الأسئلة ولكل سؤال ثلاث إجابات، المطلوب منك أن تضعي علامة (✓) أمام الإجابة التي تعبر عن رأيك».

كما حتوت الاستمارة على بيانات خاصة بالأسرة تدور حول حجم الأسرة والسن والحالة العليمية والحالة الاجتماعية ونوع العمل ومستوى دخل الأسرة.

عيّنة الدراسة

طبق الاستبيان على عيّنتين مختلفتين، العينة الأولى مكونة من ١٤٤ امرأة عاملة، تم اختيارها بناء على تحديد المجالات التي تعمل فيها المرأة القطرية، وبناء على عدد العاملات في كل جهة، تم اختيار عيّنة عشوائية طبقية موزعة على النحو الآتي: ١١٢ مُدَرسَة، و ١٨ ممرضة و ٧ موظفات من وزارة الإعلام و٧ موظفات من جامعة قطر إلى ما يشكل ٩ر٦٪ من مجموع العاملات القطريات عام ١٩٨٤م. أما بالنسبة لعيّنة ربات البيوت، ونتيجة لصعوبة اختيار عيّنة عشوائية طبقية، فقد رؤى أن يطبق الاستبيان على عيّنة تساوي حجم عيّنة العاملات، ولأسباب خارجية تكونت عيّنة ربات البيوت من ٧٦ ربة بيت قطرية فقط.

ويبين جدول رقم (٥) متوسط أعمار العيّنتين والانحراف المعياري.

جدول رقم (٥)
متوسط اعمار العيّنتين والانحراف المعياري

العيّنة	المتوسط العمري	الانحراف المعياري
عيّنة العاملات	٢٤ر١	٣ر٥٨٥
عيّنة ربات البيوت	٣١ر٧٦	٤ر٩٦

وقد بلغت نسبة المتزوجات في عيّنة العاملات ٩٤ر٦٪، في حين كانت ٨٦ر٣ في عينة ربات البيوت. أما نسبة المطلقات في العيّنة الأولى فقد بلغت ٣ر٠٨٪ في حين كانت ٢ر٧٤٪ في العيّنة الثانية. وبلغت نسبة الأرامل في عيّنة العاملات ٤ر٦٢٪ وفي عينة ربات البيوت ١ر٩٦٪.

أما فيما يتعلق بمستوى التعليم فقد كانت ٣٥ر١٥٪ من عيّنة العاملات من الحاصلات على تعليم جامعي و ٤٢ر٩٧٪ على تعليم ثانوي و ١٦ر٤١٪ على تعليم إعدادي و ٣ر٩١٪ فقط من الحاصلات على تعليم ابتدائي في حين أن ١ر٥٦٪ بدون تعليم على الاطلاق. في الوقت الذي بلغت فيه نسبة ربات البيوت الحاصلات على تعليم جامعة ٥ر٦٢٪ والتعليم الثانوي ١٦ر٨٥٪ والتعليم الإعدادي ١١ر٢٤٪ والابتدائي ٢ر٨١٪ ونسبة اللاتي لم يحصلن على أي تعليم فقد ارتفعت إلى ٣٨ر٢٪. فهنا يبدو واضحا الفرق بين المستوى التعليمي للعيّنتين، ففي حين ترتفع نسبة الحاصلات على تعليم جامعي في عيّنة العاملات تنخفض نسبة الأميات، وعلى العكس من ذلك بالنسبة لعيّنة ربات البيوت إذ تنخفض نسبة

الحاصلات على تعليم جامعي وترتفع نسبة الأميات. وبصفة عامة فإن نسبة المتعلمات في عيّنة العاملات قد بلغت ٩٨ر٤٤٪ و ٦١ر٧٢٪ في عيّنة ربات البيوت. بمعنى أن ثلث عيّنة ربات البيوت تقريبا ممن لم يحصلن على أي تعليم على الإطلاق.

تقدير الدرجات

بما أن المقياس يتكون من ثلاثة أبعاد. فقد أعطى البعد الأول الذي يشير إلى الجانب الإيجابي درجة واحدة، والذي يشير إلى الجانب السلبي ثلاث درجات أما الصورة الحيادية التي تتراوح بين البعدين الإيجابي والسلبي فلقد أعطيت درجتان فقط . فكلما كان الاتجاه إيجابيا كلما كانت درجاته أقل والعكس صحيح.

وقد حسبت درجات كل سؤال أو موقف على أساس متوسط الدرجة التي يحصل عليها عن طريق الاجابات لكل بعد في درجة البعد. فإذا كانت إجابات ٣٣ امرأة على السؤال الأول بالإيجاب و١٩ مرة بالمثل و٣٤ سلبا تكون متوسط درجة هذا السؤال ٢ر٠١ درجة موزعة كالآتي:

$$٣٣ = ١ \times ٣٣$$
$$٣٨ = ٢ \times ١٩$$
$$١٠٢ = ٣ \times ٣٤$$

المجموع الكلي = ١٧٣ (مجموع الدرجات ÷ ٨٦ (عدد المجيبات) = ٢ر٠١ درجة

أي أنه كلما قلت الدرجة على المقياس كلما أعطى انطباعا إيجابيا والعكس صحيح. وبهذه الطريقة نتخلص من عيوب تأثير عدم الإجابة على أي سؤال أو قلة عدد الأسئلة بالنسبة لكل جانب.

التحليل والمناقشة

سيتم تحليل النتائج من خلال تحليل الجوانب الخمس، الأسرية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتربوية. ثم المقارنة بين عينة ربات البيوت (غير العاملات) وعينة العاملات.

أولا: الجانب الأسري

تدور المواقف التي تتعلق بالجانب الأسري حول المواقف المختلفة التي يظهر فيها دور

المرأة كربة بيت. والهدف من مجموعة المواقف هذه هو معرفة الفرق بين العاملة وغير العاملة، بمعنى هل تستطيع المرأة العاملة ان تقوم بدورها كربة بيت كما ينبغي، و بالصورة المطلوبة، ومن ثم لنعرف على نظرة كل من المرأة العاملة وغير العاملة للمواقف المختلفة كما يبين ذلك جدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)
يبين متوسط درجات
المرأة العاملة وغير العاملة بالنسبة للجانب الأسري

رقم الصنف	العيّنة / الموقف	متوسط درجة العاملة	الترتيب	متوسط درجة غير العاملة	الترتيب
١	تقوم المرأة العاملة بطهي الطعام لاسرتها	٢ر٣١	(١١)	٢ر٦٩	(١١)
٢	تعتني المرأة العاملة بملابس أفراد أسرتها	١ر٧٩	(٨)	٢ر٤٠	(٨)
٣	تهتم المرأة العاملة بنظافة منزلها	١ر٧٣	(٦)	٢ر٤٥	(١٠)
٤	تناقش المرأة العاملة شئون الأسرة مع زوجها	١ر٣٨	(٥)	١ر٧٠	(٥)
٥	تستطيع المرأة العاملة تفهم مشكلات العمل	١ر١٤	(١)	١ر٤٣	(٢)
٦	تطيع المرأة العاملة زوجها	١ر٨١	(٩)	٢ر٢٩	(٩)
٧	تشترك المرأة العاملة في اتخاذ القرارات في الأسرة	١ر٣٢	(٣)	١ر٥٨	(٤)
٨	تقضي المرأة العاملة العطلة الصيفية مع أسرتها	١ر٧٨	(٧)	٢ر٠٤	(٧)
٩	عدد الأطفال الذي تفضل المرأة العاملة انجابه اقل من المرأة غير العاملة	٢ر٨٣	(١٣)	٢ر٧٦	(١٢)
١٠	عدد الاطفال الذي تتوقع المرأة العاملة انجابه اقل من لمرأة غير العاملة	٢ر٨٠	(١٢)	٢ر٧٦	(١٢)
١١	يؤدي عمس المرأة بعد الظهر الى انشغالها التام عن أسرتها	١١ر٣٥	(٤)	١ر٣١	(١)
١٢	يؤدي عمل المرأة إلى التفكك الأسري	٢ر١٨	(١٠)	١ر٥٤	(٣)
١٣	يكسب العمل المرأة القدرة على حل المشكلات العائلية	١ر٢٤	(٢)	١ر٧٢	(٦)

يتبين من الجدول السابق أن نظرة المرأة العاملة إلى نفسها وإلى عملها أكثر إيجابية من نظرة المرأة غير العاملة إليها. و يؤكد ذلك أن متوسط الدرجات التي حصلت عليها المرأة العاملة كان ١ر١٤ في حين أن أقل متوسط درجات حصلت عليه المرأة غير العاملة هو ١ر٣١ ومع ان الفرق طفيف فإنه مؤشر جيد. وقد أكدت ذلك دراسة ميدانية أجريت في الكويت

أن نظرة المجتمع إلى الأعمال التي كانت تؤديها النساء بأنها نظرة محترمة إلا فيما ندر من الأعمال كالخدمة في المنازل (الزبن، ١٩٨٥ : ٦٣١).

وعند ترتيب المواقف نجد الموقف رقم (٥) يأتي في المرتبة الأولى لدى العاملات، في الوقت الذي يأتي في الموقف رقم (١١) في المرتبة الأولى لدى عيّنة غير العاملات. يلي ذلك الموقف رقم (١٣) في المرتبة الثانية للعاملات، والموقف رقم (٥) لغير العاملات. أما في المرتبة الثالثة فيأتي الموقف رقم (٧) للعاملات، والموقف رقم (١٢) لغير العاملات.

أما فيما يتعلق بالمواقف الثلاثة الأخيرة فيكاد يكون هناك اتفاق تام بين العينتين. فقد جاء الموقف الأول في المرتبة الحادية عشرة بالنسبة للعيّنتين، والموقف العاشر والتاسع في المرتبتين الثانية عشرة والثالث عشرة على التوالي للعينتين. فالبند رقم (١) والذي يشير إلى أن عمل المرأة بعد الظهر يؤدي إلى انشغالها عن أسرتها، والبند (١٢) الذي يشير إلى أن عمل المرأة يؤدي إلى التفكك الأسري لا يختلفان عن نتائج دراسة ميدانية أجريت على المرأة العاملة في البحرين، وتبين أن ٦٤٪ من المجيبات بينّ أن العمل يؤثر على حياتهن الأسرية (قسم التنمية الاجتماعية، ١٩٨٥ : ٦٨٩). أما في المواقف الأخرى فتختلف في بعضها في العّينتين وتتفق في البعض الآخر.

و يبين جدول رقم (٧) عدد المجيبات والنسب المئوية للإجابات لكل موقف من المواقف التي تقيس الجانب الأسري.

يتبين من جدول رقم (٧) أن هناك بعض المواقف التي ترى المرأة العاملة نفسها في صورة أكثر فعالية من المرأة غير العاملة. فمثلا بالنسبة لإعداد الطعام ترى ١٤٫٦٦٪ من عّينة العاملات أنها تعد الطعام أكثر من المرأة غير العاملة في حين ترى أن ٨٫١٣٪ فقط من غير العاملات يرون ذلك. و ينطبق الأمر بالنسبة لباقي المواقف بصورة عامة، إذ ترى المرأة العاملة نفسها في صورة أفضل مما تراه فيها المرأة غير العاملة. وتؤيدها المرأة غير العاملة في بعض المواقف، مثل تفهم مشكلات عمل الزوج، والمشاركة في اتخاذ القرارات. أما فيما يتعلق بموقف «يؤدي عمل الزوجة إلى التفكك الأسري» نجد أن المرأة العاملة لا ترى أن التفكك الأسري سببه العمل في حين تعتبره غير العاملة سببا أساسيا في التفكك.

جـدول رقم (٧)
نسبة وعدد المجيبات من العينتين بالنسبة للجانب الأسري

الموقف \ العيّنة	العـــامـــلات						غـــير العـــاملات					
	أكـــثر		مـــثل		أقـــل		أكـــثر		مـــثل		أقـــل	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تقوم المرأة العاملة بطهي الطعام لأسرتها	٢٢	١٤٫٦٦	٥٨	٣٨٫٦٦	٦٩	٤٦	٧	٨٫١٣	١٢	١٣٫٩٥	٦٧	٧٧٫٩٠
تعتني المرأة العاملة بملابس أفراد أسرتها	٥٠	٣٧٫٣٣	٨١	٥٤	١٩	١٢٫٦٦	١٣	١٥٫١١	٢٥	٢٩٫٠٦	٤٩	٥٥٫٨١
تهتم المرأة العاملة بنظافة منزلها	٥١	٣٤	٨٦	٥٧٫٣٣	١٢	٨	١١	١٢٫٧٩	٢٥	٢٩٫٠٦	٥٠	٥٨٫١٣
تناقش المرأة العاملة شؤون الأسرة مع زوجها	١٠٣	٦٨٫٣٣	٣٤	٢٢٫٦٦	١٢	٨	٣٩	٤٥٫٣٤	٣٣	٣٨٫٣٧	١٤	١٦٫٢٧
تستطيع المرأة العاملة تفهم مشكلات عمل زوجها	١٣١	٨٧٫٣٣	١٥	١٠	٣	٢	٥٦	٦٥٫١١	٢١	٢٤٫٤١	٨	٩٫٣٠
تطيع المرأة العاملة زوجها	٥٢	٣٤٫٦٦	٧٢	٤٨	٢٤	١٦	١١	١٢٫٧٩	٣٩	٤٥٫٣٤	٣٦	٤١٫٨٦
تشترك المرأة العاملة في اتخاذ القرارات في الأسرة •	١٠٦	٧٠٫٦٦	٣٩	٢٦	٥	٣٫٣٣	٤٠	٤٦٫١٥	٤٢	٤٨٫٨٣	٤	٤٫٦٥
تقضي المرأة العاملة العطلة الصيفية مع أسرتها	٥٣	٣٥٫٣٣	٧٥	٥٠	٢١	١٤	٢٤	٢٧٫٩٠	٣٤	٣٩٫٥٣	٢٨	٣٢٫٥٥
عدد الأطفال الذي تفضل المرأة العاملة إنجابه	٢	١٫٣٣	٢٠	١٣٫٣٣	١٢٧	٨٤٫٦٦	٤	٤٫٦٥	١٢	١٣٫٩٥	٧٠	٨١٫٣٩
عدد الأطفال الذي تتوقع المرأة العاملة إنجابه	٢	١٫٣٣	٢٤	١٦	١٢٠	٨٠	٤	٤٫٦٥	١٢	١٣٫٩٥	٧٠	٨١٫٣٩
يؤدي عمل المرأة بعد الظهر إلى انشغالها التام عن أسرتها	١١٢	٧٤٫٨٦	١٥	١٠	١٨	١٢	٦٦	٧٦٫٧٤	١١	١٢٫٧٩	٨	٩٫٣٠
يؤدي عمل المرأة إلى التفكك الأسري	٤٣	٢٨٫٦٦	٣٥	٢٣٫٣٣	٧٠	٤٧٫٦٦	٥٩	٦٨٫٦٠	٦	٦٫٩٧	٢٠	٢٣٫٢٥
يكسب العمل المرأة القدرة على حل المشكلات العائلية	١٢٥	٨٣٫٣	١٢	٨	١٢	٨	٤٣	٥٠	٣٤	٢٧٫٩٠	١٩	٢٢٫٠٩

ثانيا : الجانب التربوي

يتعلق هذا الجانب بالأدوار التربوية في الأسرة، وبخاصة فيما يتعلق بدور الأم في متابعة دروس الأبناء، وتحصيلهم الدراسي، والعلاقات بينها وبين المدرسة، إلى جانب المواقف التي ترتبط بالتنشئة الاجتماعية، كمعاقبة الأبناء، والاعتماد على مساعدة الآخرين، كالمربيات، في العناية بالأطفال. ويبين جدول رقم (٨) متوسط درجات العاملات وغير العاملات على هذا الجانب.

جدول رقم (٨)
يبين متوسط درجات المرأة العاملة وغير العاملة بالنسبة للجانب التربوي

رقم الموقف	العيّنة / الموقف	متوسط درجات العاملة	الترتيب	متوسط درجات غيرالعاملة	الترتيب
١	تهتم المرأة العاملة بمتابعة دروس أبنائها	١ر٥٥	(٢)	٢ر٠١	(٤)
٢	تزور المرأة العاملة مدرسة أبنائها بانتظام	١ر٩٧	(٤)	١ر٨٦	(٣)
٣	تعاقب المرأة العاملة أبنائها عند ارتكاب خطأ ما	١ر٨٢	(٣)	١ر٨١	(٢)
٤	تحتاج المرأة العاملة إلى من يساعدها في تربية أبنائها	١ر٠٦	(١)	١ر١٨	(١)

من الجدول السابق يتبين ان المرأة العاملة تحتاج إلى من يساعدها في تربية أبنائها. وأنها تهتم كثيرا بمتابعة دروس أبنائها، في الوقت الذي يتبين فيه أن نظرة المرأة غير العاملة للمرأة العاملة افضل من نظرة الأخيرة لنفسها. فهنا وإن كان الفرق طفيفا بين المتوسطات فإنه اقل من متوسط درجات العاملة على هذا الجانب في جميع المواقف ما عدا الموقف الرابع. أما من حيث الترتيب فإن المرأة غير العاملة ترتب المواقف الأربع بصورة تصاعدية، فالموقف الأول يأتي في المرتبة الرابعة والثاني في المرتبة الثالثة والثالث في المرتبة الثانية والرابع في المرتبة الأولى. وواضح جدا أن تصور الآخرين وتوقعاتهم لأنماط سلوكهم واتجاهاتهم يختلف من توقعات الأفراد المعنيين، ولعل في هذا علاقة بين البناء الاجتماعي وبين هذا التصور. فهنا نرى أن توقعات الآخرين تجاه بعض المواقف أكثر إيجابية، وتختلف عن توقعات الأفراد المعنيين، مما قد يعني انعكاساً لثقافة المجتمع ونسقه القيمي.

ويبين جدول رقم (٩) عدد ونسبة المجيبات في العينتين بالنسبة لكل موقف، وهو يعكس نفس الاتجاه، أي توقعات الآخرين من المرأة العاملة.

جدول رقم (٩)
يبين عدد ونسبة المجيبات من العينتين على الجانب التربوي

العيّنة / الموقف	العاملة						غير العاملة					
	أكثر		مثل		أقل		أكثر		مثل		أقل	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تهتم المرأة العاملة بمتابعة دروس أبنائها	٧٧	٥١٫٣٣	٤٧	٣١٫٤٧	٢١	١٤	٣٣	٣٨٫٣٧	١٩	٢٢٫٠٩	٣٤	٣٩٫٥٣
تزور المرأة العاملة مدرسة أبنائها بانتظام	٦٠	٤٠٫٦٦	٣٢	٢١٫٣٢	٥٧	٣٨	٤٢	٤٨٫٨٣	١٤	١٦٫٢٧	٣٠	٣٤٫٨٨
تعاقب المرأة العاملة أبناءها عند ارتكابهم خطأ ما	٦٢	٤١٫٣٣	٥١	٣٤٫٣٣	٣٦	٤٫٣٣	٣٦٢	٤١٫٨٦	٢٩	٣٣٫٧٢	٢٠	٢٣٫٢٥
تحتاج المرأة العاملة إلى من يساعدها في تربية أبنائها	١٢٨	٨٥٫٣٣	١٧	١١٫٣٣	٥	٣٫٣٣	٧٩	٩١٫٨٦	٦	٦٫٩٧	١	١٫١٦

يتبين من الجدول السابق أن المرأة العاملة ترى أنها أكثر اهتماما بدروس أبنائها في الوقت الذي تؤيدها في ذلك المرأة غير العاملة. ولعل السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة العاملات في قطاع التعليم بالنسبة للقطاعات الأخرى. وتشير إحصاءات المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن أكبر نسبة للنساء اللواتي يعملن في التدريس في المرحلة الثانوية للعام ١٩٧٨/٧٧م تسجلها الكويت بنسبة (٤٨ر٧٪) وقطر (٤٧ر٧٪)، فالبحرين (٤٤٪)، ثم الامارات العربية المتحدة (٤٠ر٨٪) (ساري، ١٩٨٥). وعلى العكس من ذلك فإن ٤٨ر٨٣٪ من عينة المرأة غير العاملة ترى أن المرأة العاملة تزور مدرسة أبنائها بانتظام بينما كانت نسبة المرأة العاملة في هذا الموقف حوالي ٤٠ر٦٦٪. وتتساوى العينتان بالنسبة للموقف الثالث وهو معاقبة المخطيء من الأبناء، فلا تختلف نظرة المرأة العاملة لنفسها عن نظرة المرأة غير العاملة. أما بالنسبة للموقف الرابع فإن العينتين تتفقان على حاجة المرأة العاملة إلى مساعدة الآخرين في تربية أبنائها. وكانت النسبتان ٨٥ر٣٣٪ و٩١ر٨٦٪ على التوالي لعينة العاملات وغير العاملات.

ثالثا: الجانب الاقتصادي

يعني الجانب الاقتصادي بالتعرف على دور المرأة العاملة في الحياة الاقتصادية للأسرة من حيث مساهمتها فيها، وقدرتها على تحديد ميزانية الأسرة، والمساهمة في زيادة دخل الأسرة نتيجة لعملها. ومن جانب آخر توفر فرص مساهمتها في شراء متطلباتها، ومدى استغلالها الاقتصادي. وما هو الدافع وراء عملها هل هو دافع اقتصادي بحت أم أن هناك دوافع أخرى. و يبين جدول رقم (١٠) متوسط درجات العاملات وغير العاملات بالنسبة لهذا البعد وترتيبه.

جدول (١٠)
متوسط درجات العاملات وغير العاملات بالنسبة للجانب الاقتصادي

الترتيب	الموقف	متوسط درجة المرأة العاملة	الترتيب	متوسط درجة المرأة غير العاملة	الترتيب
١	تشارك المرأة العاملة في تحديد ميزانية الأسرة	١ر٢٥	٥	١ر٣٨	٦
٢	تساهم المرأة العاملة بجزء من راتبها في في ميزانية الأسرة	١ر١٢	٣	١ر١١	١
٣	عمل المرأة يساعد على زيادة دخل الأسرة ورفع مستواها الاقتصادي	١ر٠٦	١	١ر١٨	٣

٤	عمل المرأة يتيح لها شراء المتطلبات التي لا				
	يستطيع زوجها احضارها	١ر١٢	٣	١ر٣٠	٥
٥	تستطيع المرأة العاملة أن تنظم ميزانية الأسرة	١ر٠٧	٢	١ر٤٥	٧
٦	عمل المرأة يؤدي إلى استقلال شئونها المالية	١ر٣٥	٦	١ر١٥	٢
٧	تنفق المرأة العاملة مرتبها على حاجاتها الشخصية	١ر٥٨	٧	١ر٢١	٤
٨	الدخل المناسب للأسرة يقنع المرأة بالعدول				
	عن العمل	٢ر٢٠	٤	١ر٩٦	٨

يتضح من جدول رقم (١٠) أن المرأة العاملة ترى أن العمل يساعدها على رفع المستوى الاقتصادي كدافع رئيسي للعمل، بينما ترى المرأة غير العاملة أن الدافع الرئيسي لعمل المرأة هو مساهمتها في ميزانية الأسرة، وإن كان هذان الدافعان متقاربين فإنهما مختلفان كلية. فالدافع الأول ذو بعد أعمق، يبين أهمية دور المرأة في الأسرة، بينما الدافع الثاني يتعلق بجانب واحد، وهو المساهمة في ميزانية الأسرة، وهو أقل أهمية من الدافع الأول. و يبرز تأثير العوامل الاقتصادية على إقبال المرأة على العمل أيضا بالنسبة للعاملة البحرينية. وتبين نتائج إحدى الدراسات أن الدوافع الاقتصادية، وبخاصة قلة دخل الأسرة، وارتفاع تكاليف المعيشة، والرغبة في الاستقلال الاقتصادي تلعب دورا رئيسيا في دفع النساء البحرينيات إلى الانخراط في سوق العمل (قسم التنمية الاجتماعية، ١٩٨٥: ٧٢٤). و يأتي الموقف الخامس الخاص بقدرة واستطاعة المرأة العاملة على تنظيم الميزانية في المرتبة الثانية بالنسبة للمرأة العاملة، في حين يأتي في المرحلة السابعة بالنسبة للمرأة غير العاملة، و يأتي في المرتبة الثالثة الموقف الثالث وهو الذي يشير إلى أن عمل المرأة يساعدها على شراء المتطلبات التي لا يستطيع زوجها إحضارها أو شراؤها في الوقت الذي ترتبه غير العاملة في المرتبة الخامسة. كما أن الموقف الثاني الذي يتعلق بمساهمة المرأة في ميزانية الأسرة يأتي أيضا في المرتبة الثالثة في الوقت الذي تضعه المرأة غير العاملة في المرتبة الأولى. بينما ترى المرأة غير العاملة أن المرأة تنفق مرتبها على حاجاتها الشخصية وترتبه في المرتبة الرابعة، نرى أن المرأة العاملة ترتبه في المرتبة الأخيرة، وهذا الاتجاه يرتبط بباقي الاتجاهات التي بينت منذ البداية أن نظرة المرأة العاملة إلى نفسها وإلى عملها تختلف كلية عن نظرة المرأة غير العاملة. فنظرة المرأة العاملة إلى ذاتها أكثر إيجابية من نظرة المرأة غير العاملة إليها. و يوضح جدول رقم (١١) عدد ونسبة المجيبات في العينتين بالنسبة لكل موقف.

جـدول (١١)
يبين عدد ونسبة المجيبات في العيّنتين على الجانب الاقتصادي

الموقف	العاملة						غير العاملة					
	أكثر		مثل		أقل		أكثر		مثل		أقل	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
تشارك المرأة العاملة في تحديد ميزانية الأسرة	١١٧	٧٨	٢٩	١٩٫٣٣	٤	٢٫٦٦	٥٨	٦٧٫٤٤	١٨	٢٠٫٩٣	٧	٨٫١٣
تساهم المرأة العاملة بجزء من مرتبها في ميزانية الأسرة	١٣٤	٨٩٫٣٣	٩	٦٫٣٣	٥	٣٫٣٣	٧٦	٨٨٫٧٦	٦	٦٫٩٧	٢	٢٫٣٢
عمل المرأة يساعد على زيادة دخل الأسرة ورفع مستواها الاقتصادي	١٤٢	٩٤٫٦٦	٤	٢٫٦٦	٣	٢	٧٨	٩٠٫٦٩	١	١٫١٦	٤	٤٫٦٥
عمل المرأة يساعدها على شراء المتطلبات التي لا يستطيع زوجها إحضارها	١٣٥	٩٠	٥	٣٫٣٣	٧	٤٫٦٦	٦٥	٧٥٫٥٨	١١	١٢٫٧٩	٧	٨٫١٣
تستطيع المرأة العاملة أن تنظم ميزانية الأسرة	١٤٠	٩٣٫٣٣	٩	٦	١	٠٫٦٦	٥٣	٦١٫٦٢	٢٧	٣١٫٣٩	٦	٦٫٩٧
عمل المرأة يؤدي إلى استقلال شئونها المالية	١١٤	٧٦	١٥	١٠	١٩	١٢٫٦٦	٧٤	٨٦٫٠٤	٩	١٠٫٤٦	٢	٢٫٣٢
تنفق المرأة العاملة مرتبها على حاجاتها الشخصية	٩٢	٦١٫٣٣	٢٧	١٨	٣٠	٢٠	٧٠	٨١٫٣٨	١٢	١٣٫٩٥	٣	٣٫٤٨
الدخل المناسب للأسرة يقنع المرأة بالعدول عن العمل	٤٠	٢٦٫٦٦	٣٠	٢٠	٦٩	٤٦	٣٠	٣٤٫٨٨	٢٨	٣٢٫٥	٢٧	٣١٫٣٩

يتضح من الجدول السابق أن المرأة العاملة وغير العاملة تنظران إلى المرأة العاملة نظرة إيجابية وإن اختلفت النسب المئوية . إلا أن الموقف الأخير الذي يشير إلى أن دخل الأسرة المناسب يقنع المرأة عن العمل لا تؤيده المرأة العاملة في حين تؤيده المرأة غير العاملة . وهذه النتيجة تبين لنا بوضوح المدى الذي تختلف فيه المرأة العاملة عن غير العاملة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي للعمل . فهو أقل أهمية في نظر المرأة العاملة بينما العكس في نظر المرأة غير العاملة . إذن يتأكد هنا مرة أخرى أن دوافع العمل لدى المرأة العاملة ليست دوافع اقتصادية بالدرجة الأولى وإنما قد تكون دوافع اجتماعية ونفسية ، في حين أن المرأة غير العاملة تنظر إلى اشتغال المرأة باعتباره حاجة اقتصادية ، ومتى أمكن إشباع هذه الحاجة فلا ضرورة للعمل وهذه أيضا خاصية من خصائص المجتمعات التقليدية التي نأمل أن تتغير في المجتمعات التي تتجه نحو التحديث عن طريق التنمية الشاملة .

رابعا : الجانب الاجتماعي

يهدف الجانب الاجتماعي في حقيقة الأمر إلى التعرف على دور المرأة في الأنشطة الاجتماعية ، ومدى مساهمتها فيها ، والتي تعتبرها جزءاً مكملا لشخصيتها ، وفهمها لعملية التنشئة الاجتماعية . فمشاركة المرأة العاملة لأسرتها في الزيارات والرحلات له أبعاد تربوية واجتماعية ونفسية ، وأكدتها كثير من الدراسات . كما أن علاقتها بأفراد عائلتها وارتباطها بهم من خلال زيارات منتظمة يؤكد هذا الجانب من جهة ، و يوطد العلاقات القرابية من جهة أخرى ، خاصة وأن الأسرة القطرية بدأت تأخذ شكل الأسرة الزواجية الصغيرة . و يبين جدول رقم (١٢) متوسط درجات العاملات وغير العاملات وترتيبه بالنسبة لهذا البعد .

جـدول رقم (١٢)
يبين متوسط درجات العاملات وغير العاملات بالنسبة للجانب الاجتماعي

	الموقف	متوسط درجة المرأة العاملة	الترتيب	متوسط درجة المرأة غير العاملة	الترتيب
١	تخرج المرأة العاملة مع اسرتها يوم الجمعة في رحلة أو زيارة عائلية	٢ر١٢	١	٢ر٠٥	١
٢	تقوم المرأة بزيارة أقربائها بانتظام	٢ر٧٢	٢	٢ر٧٦	٢

يتبين من الجدول السابق الاتفاق بين المرأة العاملة وغير العاملة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي. إذ ترى الاثنتان أن المرأة العاملة تخرج في رحلة أو زيارة أسرتها يوم الجمعة ويأتي في المرتبة الأولى، يليه في المرتبة الثانية انتظام زيارات المرأة العاملة لأقربائها. وهذان الموقفان يعكسان ثقافة المجتمع القطري الذي مازال التماسك الأسري فيه قويا حتى وإن أصبح نمط الأسرة نوويا. كما أنه يبين بوضوح توقعات الآخرين من الأشخاص المعنيين، مما يدل على أن عمل المرأة لم يغير بصورة جذرية من الخصائص الاجتماعية والبنائية لهذا المجتمع. ويوضح جدول رقم (١٣) عدد ونسبة المجيبات في العينتين بالنسبة لكل موقف بمفرده.

جدول رقم (١٣)
يبين عدد ونسبة المجيبات في العيّنتين على الجانب الاجتماعي

الموقف	المرأة العاملة						المرأة غير العاملة					
	أكثر		مثل		أقل		أكثر		مثل		أقل	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
تخرج المرأة العاملة مع أسرتها يوم الجمعة في رحلة أو زيارة عائلية	٣١١	٢٠ر٦٦	٦٧	٤٤ر٦٦	٥٠	٣٣ر٣٣	٢٧	٣١ر٣٩	٢٧	٣١ر٣٩	٣٢	٣٧ر٢٠
تقوم المرأة العاملة بزيارة أقربائها بانتظام	١٤	٩ر٣٣	١٤	٩ر٣٣	١١٢	٧٤ر٣٣	٧	٨ر١٣	٦	٦ر٩٧	٧٣	١٤ر٨٨

يبين جدول رقم (١٣) أن المرأة العاملة ترى أنها مثل المرأة غير العاملة فيما يتعلق بالخروج مع أسرتها يوم الجمعة إذ بلغت نسبة الإجابة ٤٤ر٦٦٪ بينما ترى عكس ذلك المرأة غير العاملة إذ أن أعلى نسبة إجابة كانت تساوي ٣٧ر٢٠٪ للاجابات التي ترى أن المرأة العاملة تخرج مع أسرتها يوم الجمعة بشكل أقل من المرأة غير العاملة. فاختلفت وجهتا النظر حول هذا الموقف. وتتفق العينتان في أن المرأة العاملة لا تزور أقرباءها بانتظام إذ بلغت نسب الإجابة ٧٤ر٣٣٪ و ٨٤ر٨٨٪ للعاملات وغير العاملات على التوالي. وهنا يتضح لنا التغير الذي أحدثه العمل على اتجاهات وأدوار المرأة العاملة إذ أنها أصبحت مرتبطة بأسرتها بالدرجة الأولى، وتولى جل اهتمامها لها في الوقت الذي استمرت علاقتها بأقربائها، ولكن بشكل أقل عما كانت عليه. ولا تختلف نظرة المرأة العاملة أو غير العاملة بالنسبة لهذا الموقف.

خامساً: الجانب النفسي

الهدف من هذا الجانب معرفة مدى الاشباع الذي يحققه العمل للمرأة وتأثير العمل على علاقتها بزوجها وتقديره من جهة، وتقديرها لذاتها من جهة أخرى، إذ أن التقدير يرتبط بعوامل اجتماعية نفسية ذاتية وغير ذاتية متأثرة ببناء المجتمع وثقافته. و يوضح ذلك جدول رقم (١٤) الذي يبين لنا ترتيب المواقف المختلفة بالنسبة للعينتين.

جدول رقم (١٤)
يبين متوسط درجات النساء العاملات وغير العاملات بالنسبة للجانب النفسي

	الموقف	متوسط درجة المرأة العاملة	الترتيب	متوسط درجة المرأة غير العاملة	الترتيب
١	تقدير المرأة العاملة لنفسها	١ر١٨	١	١ر٤٩	٣
٢	تقدير الزوج لزوجته العاملة	١ر٨	٤	١ر٣٧	١
٣	استقلال شخصية الزوجة العاملة يخلق لها مشاكل	١ر٤٣	٢	١ر٦٧	٤
٤	العمل يمنح المرأة راحة نفسية	١ر٧٦	٢	١ر٤٢	٢

يتبين من الجدول السابق مدى الاختلاف بين المرأة العاملة وغير العاملة على البعد النفسي. فبالنسبة للمرأة العاملة جاء تقدير المرأة العاملة لنفسها في المرتبة الأولى، واستقلال شخصية المرأة العاملة يخلق لها مشكلات في المرتبة الثانية، والراحة النفسية في المرتبة الثالثة. أما تقدير الزوج لزوجته فقد جاء في المرتبة الرابعة. في الوقت الذي نرى أن المرأة غير العاملة وضعت تقدير الزوج لزوجته في المرتبة الأولى، و يليه الراحة النفسية في المرتبة الثانية، وتقدير المرأة العاملة لنفسها في المرتبة الثالثة، واستقلال شخصية المرأة العاملة يخلق لها مشكلات في المرتبة الرابعة. فهذا البعد النفسي يوضح لنا الفرق في الاتجاهات بين المرأة العاملة وغير العاملة، مما يؤكد النتائج السابقة، وهي أن توقعات الآخرين تختلف عما يمارسه الفرد ذاته. ونرى من الجدول رقم (١٥) عدد ونسبة المجيبات على الجانب النفسي.

جدول رقم (١٥)

يبين عدد ونسب المجيبات في العيّنتين بالنسبة للجانب النفسي

الموقف	عينة النساء العاملات						عينة النساء غير العاملات					
	أكثر		مثل		أقل		أكثر		مثل		أقل	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
تقدير المرأة العاملة لنفسها	١٢٧	٨٤٫٦٦	١٨	١٢	٥	٣٫٣٣	٤٦	٥٣٫٤٨	٣٦	٤١٫٨٦	٣	٣٫٤٨
تقدير الزوج لزوجته العاملة	١٠٤	٦٩٫٣٣	٣٦	٢٤	١٠	٦٫٦٦	٣٠	٣٤٫٨٨	٤٢	٤٨٫٨٢	١٣	١٥٫١١
استقلالية شخصية المرأة العاملة يخلق لها مشكلات	٨٢	٥٤٫٦٦	٣١ر	٢٠٫٦٦	٣٥	٢٣٫٣٣	٦٠	٦٩٫٧٦	١٠	١١٫٦٢	١٣	١٥٫١١
العمل يمنح المرأة العاملة راحة نفسية	١١٢	٧٤٫٦٦	١٠	٦٫٦٦	٢٧	١٨	٤٥	٥٢٫٣٢	١٤	١٦٫٢٧	٢٥	٢٩٫٠٦

يتضح من الجدول السابق أن المرأة العاملة ترى أنها تقدر نفسها أكثر من المرأة غير العاملة لها بالنسبة للمواقف الأربعة، وتتفق معها المرأة غير العاملة في ثلاثة مواقف، هي تقدير المرأة العاملة لنفسها بنسبة ٥٣ر٤٨٪، واستقلالية شخصية المرأة العاملة يخلق لها مشكلات بنسبة ٦٩ر٧٦٪، ويمنح العمل المرأة راحة نفسية بنسبة ٥٢ر٣٢٪ إلا أنها ترى أن الموقف الثاني وهو تقدير الزوج لزوجته العاملة هو مثل تقديره لزوجته غير العاملة، إذ بلغت النسبة ٤٨ر٨٢٪. وهنا يتأكد لنا مرة أخرى أن تقدير المرأة العاملة لنفسها أعلى من تقدير المرأة غير العاملة لها في بعض المواقف، و يتشابه في مواقف أخرى، ويختلف في مواقف ثالثة. فكلما كانت المواقف خاصة بالعمل كلما ازداد الاختلاف، وكلما كانت المواقف خاصة بالعلاقات الأسرية كلما ازداد التشابه.

ان نظرة المرأة العاملة لذاتها قضية لا ينظر إليها بمعزل عن السياق العام للمجتمع ونظمه وانساقه المختلفة، وإلى تنميته الاجتماعية والاقتصادية وأهدافها. فالبناء الاجتماعي ذلك الكل المركب يؤثر تأثيراً سلبياً وإيجابياً على دور المرأة في المجتمع. فهو الذي يحدد لها ما يمكن وما لا يمكن، المسموح وغير المسموح. فالملاحظ ارتفاع معدل عمالة المرأة سنوياً ولكن ضمن إطارات محددة لا تخرج عن تقاليد وقيم المجتمع، وبالتالي تحددت مجالات العمل أمام المرأة واقتصرت على بعض المجالات التي تدور في نطاق التعليم والتربية والصحة والخدمة الاجتماعية وبعض الأعمال الادارية. وهو بدوره لا يتماشى مع فرص التعليم العالي التي فتحت أمام المرأة العربية عموماً. وعلى ذلك فقد لعبت العوامل الاجتماعية والاقتصادية أدواراً بارزة في تحديد وضع المرأة في قطر. فالاتساع في مجالات التعليم وبخاصة بعد إنشاء جامعة قطر عام ١٩٧٣ م، وارتفاع أسعار النفط وتوظيف عائداته في ذات العام، أعطت فرصاً أكبر لإدخال المرأة إلى سوق العمل. إلا أنها ما زالت تشكل قوة عمل هامشية الأهمية بالنسبة للمجتمع. أما بالنسبة للمرأة ذاتها فإنها لا تعتبر نفسها هامشية الأهمية، وعلى العكس فإنها ترى أنها ذات قيمة وأهمية.

وعلى هذا الأساس فإن عملها خارج المنزل لا يؤدي إلى إضعاف دورها كأم وربة بيت، وإنما يجعلها أكثر قدرة على القيام بأعبائها المنزلية والأسرية على حد سواء.

وبما أنها حاصلة على قدر جيد من التعليم فهي أكثر قدرة على متابعة شئون أبنائها التعليمية وتحصيلهم الدراسي والإشراف على أنشطتهم الاجتماعية والترفيهية وحتى المشاركة فيها.

أما بخصوص مساهمتها في الحياة الاقتصادية للأسرة فإنها بعملها هذا تستطيع المساهمة في

ميزانية الأسرة من جانب وتنظيمها من جانب آخر. إضافة إلى أن دخلها من عملها يساعد على زيادة دخل الأسرة ورفع مستواها الاقتصادي.

ويضاف إلى ذلك أن عمل المرأة يؤدي إلى اشباع بعض الدوافع لديها وتحقيق ذاتها. فالعمل يجعلها أكثر تقديراً لذاتها، ويؤدي إلى خلق راحة نفسية لها. ويزيد من تقدير الزوج لها.

الخـــاتمة

إن للمرأة دوراً هاماً في عملية التنمية الحقيقية، فالتنمية الحقيقية هي الاستغلال الرشيد لجميع الموارد البشرية والمادية، وان المعوقات التي تعترض سبيلها هي في واقع الأمر المعوقات التي تعترض مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة. ومن بين المعوقات تلك، المعوقات الاجتماعية والنفسية، والتي لا ننكر دور المرأة في تأكيد بعض من جوانبها، ومن ثم فقد هدفت هذه الدراسة الاستطلاعية إلى التعرف على نظرة المرأة العاملة لذاتها من خلال العمل ومن وجهتي نظر مختلفتين إحداهما تمثل نظرة المرأة العاملة لنفسها والثانية تمثل وجهة نظر المرأة غير العاملة تجاه المرأة العاملة، وذلك على مقياس صمم خصيصاً لقياس هذا الاتجاه، ويقيس خمسة جوانب: أسرية وتربوية واقتصادية واجتماعية ونفسية.

ودلت النتائج على أن نظرة المرأة العاملة لذاتها نظرة إيجابية، وأنه من الممكن توجيه هذه الطاقات في تنمية المجتمع. فإنها ما أردنا أن يكون هذا الدور فعالا فلابد من أن نوفر للمرأة المتطلبات الأساسية له، حتى تستطيع أن تسهم إيجابياً في حركة التنمية وترشيدها. ويأتي دورها في عملية الإنتاج الاقتصادي في المرتبة الأولى، إذ ليس البعد الاقتصادي هو الأساس في ذلك وانما ما يشتمل عليه من دلالات سياسية واجتماعية نحن في أشد الحاجة إليها اليوم. ويمكن أن نحقق ذلك عن طريق تغيير نظرة المرأة لذاتها، وقدراتها على الانتاج الفعال، وتأكيد أهمية دورها في المجتمع، ثم تنمية تلك القدرات عن طريق إتاحة الفرص أمامها للتعليم والتدريب ومحو أميتها. وهنا تصبح المسئولية مجتمعية بالدرجة الأولى. تسهم فيها المؤسسات التعليمية والتربوية والإعلامية. ومن جهة ثانية لن نتمكن من الاستفادة من طاقات المرأة دون وضع خطط وسياسات واضحة للاستفادة منها ضمن خطة التنمية الشاملة.

وفي ضوء نتائج الدراسة فإن موقف المرأة من العمل واتجاهاتها نحوه، ونظرتها لنفسها في

النموذج القطري، لن يتهيأ بصورة موضوعية إلا من خلال الكشف عن عدة أبعاد رئيسية هي:

أولا: اتجاهات النمو السكاني بصفة عامة، والمتغيرات المصاحبة له، وبخاصة ظاهرة العمالة الوافدة وانعكاساتها على البناء السكاني.

ثانياً: الظروف الموضوعية لتطور تعليم المرأة.

ثالثاً: التغيرات في مجالات العمل والتطورات التي حدثت في سوق العمل وإسهام المرأة في القوة العاملة المنتجة وأثره على المجتمع.

رابعاً: العوامل الثقافية والقيم والتقاليد السائدة المؤثرة في العلاقات الاجتماعية، بما فيها علاقات الانتاج واتجاهات المرأة ودوافعها نحو العمل ونظرتها لذاتها وقدراتها، ومدى إمكانية توجيه وترشيد تلك القدرات والطاقات.

المراجع العربية

الأعسر، صفاء — **دراسات سيكولوجية في المجتمع القطري:** بحوث ميدانية، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٨.

جابر، جابر عبد الحميد — **دراسات في علم النفس التربوي**، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٩م.

الجهاز المركزي للإحصاء — **المجموعة الإحصائية السنوية**، العدد السابع، يوليو، ١٩٨٧، قطر.

الرميحي، محمد غانم — **البترول والتغير الاجتماعي**، الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٥ م.

زكي، وفاء عبد العزيز — «مدى مساهمة المرأة الخليجية في عمليات التنمية الاقتصادية والمقومات الأساسية لتطويرها» في **المرأة والعمل، بحوث ودراسات، المؤتمر الاقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية**، الكويت: ١٩٨٥ م.

عبد الله، عقيل جاسم — «حركة التشغيل النسوي في العراق: متابعة وتقويم» **مجلة المرأة العربية**، مجلده، ١٩٨٧، ص ٥٩ ــ ٧٨.

العيسى، جهينة ومليكيان، ليفون — ــ «دراسات في العمل في المجتمع القطري» **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، مجلد ٢، ١٩٨٢.

ــ «مؤشرات في الشخصية المنوالية القطرية، دراسة ميدانية لعينة من الطلاب الجامعيين القطريين» جامعة قطر: مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ١٩٨٧م.

الكواري، علي خليفة — «نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط»، ورقة قدمت في **الحلقة النقاشية الثانية لمشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي** عقدت بجامعة قطر، ١٩٨٢.

ليتس، س. آى — «دور المرأة في الريف العماني»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، مجلد ٣، ١٩٧٧، ص ١٠١ ــ ١١١.

وزارة التربية والتعليم — **التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٨٤/٨٣**، الدوحة: ١٩٨٥ م.

وزارة المالية والبترول — **التقرير السنوي**، إدارة شئون الموظفين، قسم الاحصاء، الدوحة: ١٩٨٧

المراجع الأجنبية

Astin, Helen, **The Women Doctorate in America.** New Yourk: Russel Sage Foundation, 1969.

Bowen, William G. **The Economics of Labor Force Participation.** Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1969.

Briks, V.S. and C. A. Sinclair, **Arab Manpower.** London: Croom Helm, 1980.

Cain, Glenn, **Married Women in Labor Force.** Chicago: University of Chicago Press, 1966.

Chafe, William H, **The American Woman: Her Changing Social,** Economics and Political Roles, 1920-1970. New York: Oxford University Press, 1972.

Kerps, Juanita, **Sex in the Market Place: American Women at Work.** Baltimore: John Hopkins Press, 1971.

Kupinsky, S. "Non-Familial activity and Socio-economic Differentials in Fertility". **Demography** (1971:8); 353-367.

International Labor Force Office, Geneva, Switzerland, 1985.

Levine, Adeline, "Women at Work in America: History, Status and Prospects", in Roy Kaplan (ed.) **American Minorities and Economic Opportunity.** Peacock Publishers, Inc., ITASCA, Illinois, 1977.

Manpower Assesment and Planning, Qatar, Project Findings and Recommendations. United Nations Development Programme International Labour Organization, Geneva, 1976.

Moore, Wilbert E., a and Arnold S. Fledman, **Labor Commitment and Social Change in Developing Areas.** Social Science Research Council, New York, 1960.

Parens, Herbert, John R. Shea, Ruth Spitz, Frederick Zeller and Associates, Dual Careers: **A Longitudinal Study of Labour Market Experiences of Women.** U.S. Department of Labor, Manpower Research Monograph No. 21. Washington, D.C.; U.S. Government Printing Office, 1970.

Ruth Leger Sivard, **Women... a World Survey,** World Priorities, Washingon, D.C. 1985.

Sweet, James, **Women in the Labor Force.** New York: Seminar Press. 1973.

Waite, L.J. "Working Wives: 1940-1960" **American Sociological Review,** (1976: 41) 65-80.